

المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث مدينة شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية 14 – 16 ايلول / سبتمبر 2014 إعلان شرم الشيخ للحد من مخاطر الكوارث 16 ايلول / سبتمبر 2014

نحن الوزراء العرب ورؤساء الوفود الحكومية ورؤساء المدن والبرلمانيون وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية المشاركون في المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في مدينة شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 14 – 16 سبتمبر / ايلول 2014، نعبر عن شكرنا وتقديرنا لجمهورية مصر العربية قيادةً ودولةً وشعباً ولحفاظة جنوب سيناء لإستضافة المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث. كما نتقدم بالشكر إلى جامعة الدولة العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) لمساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث.

كما نرحب بإستضافة دولة اليابان للمؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث الذي سيعقد في سينداي في مارس 2015 ونشكر دولة اليابان على الدعوة الكريمة لقادة الدول العربية لحضور فعاليات المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث ونتطلع لنتائج ومخرجات هذا المؤتمر الهام في مارس 2015.

تؤكد على أهمية الحد من مخاطر الكوارث ونعلن ما يلي:

إدراكاً منا بأن:

1. هناك جهود وإنجازات عربية مقدره في مجال الحد من مخاطر الكوارث وبصفة خاصة اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ومخططها التنفيذي وإنشاء العديد من المنتديات الوطنية في الدول العربية.
2. أجزاء مختلفة من المنطقة العربية معرضة للأخطار الجيولوجية مثل الزلازل والانهيارات الأرضية، بالإضافة إلى الأخطار المرتبطة بتغير المناخ مثل الجفاف والعواصف الرملية والسيول والفيضانات والعواصف الثلجية والأحداث المتطرفة في درجات الحرارة وحرائق الغابات وزحف الجراد والأعاصير.
3. خسائر الكوارث تتفاقم لعدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات محدثة عن المخاطر التي تتعرض لها منطقتنا العربية.
4. نقص الموارد وضعف أو عدم توافر أنظمة للإنذار المبكر وهشاشة البنية التحتية يؤدي إلى زيادة حجم الخسائر الناجمة عن الكوارث في الأرواح وسبل المعيشة والأصول والاقتصاد والبيئة.
5. التوسع العمراني السريع والتدهور البيئي وندرة المياه وتغير التركيبة السكانية واتجاهات الهجرة، إضافة إلى المخاطر الثانوية المرتبطة بالزواج السكاني وتفشي الأمراض والإنفلونزا الجائحة والصراعات والاضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية تشكل تحديات متعددة الجوانب وتؤثر سلباً على قدرات الدول العربية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.

6. 14.5% فقط من إجمالي مساحة المنطقة العربية صالحة للزراعة بسبب ندرة المياه والتصحر وتدهور الأراضي.
7. أكثر من 37 مليون نسمة بين عامي 1980 و 2008 تأثر من جراء الجفاف والزلازل والفيضانات والسيول والعواصف وتضرر الإقتصاد العربي بحوالي 20 مليار دولار أمريكي.
8. النظم الايكولوجية لها وظائف هامة تؤثر على منظومة الحد من مخاطر الكوارث من خلال دعم سبل العيش والاحتياجات الأساسية.
9. تعزيز الوعي والمعرفة بالحد من مخاطر الكوارث، على جميع المستويات لجميع أصحاب المصلحة وامتخذي القرار هو المفتاح لتوليد الالتزام والتحول من ثقافة التعايش مع الخطر إلى الوعي به وتعزيز ثقافة السلامة والعمل للحد من المخاطر.

وتأكيداً على:

1. العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية لعام 1989، واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً لعام 1994، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لعام 1999، وإطار عمل هيوجو لعام 2005.
2. قرار قمة الدول العربية (قمة بغداد) رقم (ق.ق: 563 د.ع (23) – 2012/3/29) الذي اعتمد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020.
3. الفعاليات التي قامت بها جامعة الدول العربية وبعض الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية حول إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015، أخذاً بالاعتبار ملاحظات الدول العربية حول مسودة توصيات ونتائج اللقاءات التشاورية في المنطقة العربية.
4. نتائج المؤتمر الإقليمي العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث (العقبة، المملكة الأردنية الهاشمية 19-21/3/2013)
5. إعلان العقبة للحد من مخاطر الكوارث في المدن العربية (العقبة، المملكة الأردنية الهاشمية 2013/3/21)
6. نتائج الاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للحد من مخاطر الكوارث (جنيف، سويسرا 14-15/7/2014)
7. بيان المجموعة الممثلة للأطفال والشباب متضمنة أطفال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحالف تغير المناخ وأيضاً بيان منظمات المجتمع المدني حول الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية.

وتماشياً مع النتيجة المرجوة من إطار عمل هيوجو الحالي، فإن الإطار الجديد للحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 يهدف لتحقيق خفض كبير في الخسائر الناجمة عن الكوارث، في الأرواح وسبل المعيشة والأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات والدول.

الأخذ علماً بالمسودة الأولية لإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 والأهداف الإستراتيجية الثلاثة التالية:

1. الوقاية من مخاطر الكوارث التي تتطلب إجراءات تطوير آليات للنمو والتنمية والتي تهدف إلى معالجة الزيادة في التعرض وقابلية التضرر.
2. الحد من مخاطر الكوارث الحالية والتي تتطلب منا تدابير لمعالجة وتقليل التعرض وقابلية التضرر، بما في ذلك الاستعداد للاستجابة للكوارث الطبيعية المحدقة بالمنطقة.
3. تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والدول لمجابهة الكوارث التي تتطلب تدابير اجتماعية واقتصادية وبيئية لتمكين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والدول على استيعاب الخسائر وتقليل آثارها والتعافي منها.

ووفقاً للتحديات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث التي تواجه المنطقة العربية فإننا سنعمل على ما يلي:

1. تعزيز إرادة سياسية وقاعدة مؤسسية تشاركية فعالة للحد من مخاطر الكوارث في إطار منظومة وطنية تحكمها المسائلة والشفافية وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتحديد الموارد الوطنية لدعم هذه المنظومة.
2. بناء ثقافة السلامة والوقاية واستنهاض الوعي العام كأولوية لصانعي القرار للحد من مخاطر الكوارث وذلك على كافة المستويات، وعلى وجه الخصوص داخل المجتمعات المحلية، وقادة الحكومات المحلية.
3. تعزيز اللامركزية والحوكمة الرشيدة في الحد من مخاطر الكوارث.
4. تطوير إطار مؤسسي مناسب كهيئة أو لجنة يتم تكليفها وتفويضها بالصلاحيات وتزويدها بالموارد بشكل كافي لتنفيذ مسؤولياتها في الحد من مخاطر الكوارث.
5. تعزيز القدرات المحلية والسماح للسلطات المحلية بالعمل مع الاستقلال قليلاً داخل هيكل الإطار الوطني.
6. اتخاذ وتنفيذ إجراءات أفضل للتعامل مع الجفاف وتحقيق درجة أعلى من الأمن المائي والأمن الغذائي من خلال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة لمواجهة الجفاف التي تعتمد على تقييم وتحديد مخاطر الجفاف وقابلية التضرر.
7. بناء شركات وطنية لمواجهة الكوارث لمساعدة المجتمعات المحلية على الاستعداد للحد من تأثير الكوارث على سبل المعيشة والاقتصاد من خلال شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج التأمين وبرامج التعويضات الخاصة وتمويل المشاريع الصغيرة.
8. دمج جهود الحد من مخاطر الكوارث مع جهود التعامل مع تغير المناخ من أجل تعزيز المواجهة، وتقوية خدمات الأرصاد الزراعية/ المائية وتعزيز الروابط بين إدارات الأرصاد والزراعة والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.
9. تنفيذ جملة من الإجراءات في إطار شركات فعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتحسين التخطيط الحضري، والنهوض بتقديم الخدمات، وتعزيز استدامة المدن العربية من خلال تحسين الظروف المعيشية للفقراء في المناطق الحضرية؛ وتطوير برامج حضرية ومبادرات محلية جريئة لمعالجة العوائق القطاعية المتعددة التي تحد الكفاءة الوظيفية للمدن العربية.
10. تعزيز مبدأ المعارة الخضراء لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل الآثار السلبية على البيئة والتي تساهم في درء المخاطر.
11. تطوير وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر؛ وتقييم مدى قابلية التضرر لتحديد البنية التحتية الحيوية والمناطق المعرضة لمخاطر الكوارث وتحديد خيارات مواجهة الكوارث.
12. التركيز على البحث العلمي وتعزيز الوسائل التقنية لمراقبة المخاطر ورصد ورسم خرائط الأخطار، ودراسة قابلية التضرر، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية وأدوات الاستشعار عن بعد، وتعزيز الكفاءات الوطنية في مسائل تقييم المخاطر.
13. تطوير آلية إقليمية تجمع العلماء العرب وربطها بالهيئة الاستشارية الدولية للعلوم والتكنولوجيا بشأن الحد من مخاطر الكوارث تستهدف تعزيز الإلتزام والمشاركة من الأوساط الأكاديمية والعلمية واستنهاض العلوم والتكنولوجيا لدعم إجراءات الحد من مخاطر الكوارث.
14. تنمية وعي قطاع التأمين للعمل على تطبيق بعض التجارب الجيدة كالتأمين ضد مخاطر الكوارث والمعمول بها في بعض الدول العربية.
15. استنهاض هموم وموارد القطاع الخاص للاهتمام بتأثير مخاطر الكوارث على أدائه. ويجب أن يكون تقييم المخاطر مثل تقييم الأثر البيئي جزءاً لا يتجزأ من دراسات الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري سواء كان قطاعاً عاماً أو خاصاً.
16. ضمان المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتحفيز تطوير شركات مع المجتمع المدني لإدارة مخاطر الكوارث.
17. تطوير آليات تمويل وطنية للحد من مخاطر الكوارث والتعامل مع تداعياتها تستفيد منها السلطات المحلية.

18. مراجعة الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020 تماشياً مع إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة وتعزيز تنفيذها.

19. دعم الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية لتعزيز قدراتها في متابعة تنفيذ الدول لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 والإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ومخرجات المؤتمرات العربية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث.

ويوجب ما سبق توصي المنطقة العربية بأهمية الأخذ بالإعتبار للنقاط التالية ضمن تطوير مسودة إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015:

1. أن يتخذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من المخاطر القائمة، والحد من التعرض للمخاطر وأن يعتمد مسارات وخطط للنمو والتنمية المستدامة التي تدمج الحد من مخاطر الكوارث وتعزز القدرة على المواجهة.
2. أن يكون إطار العمل عملياً وقائماً على سياسات واستراتيجيات عامة تهدف إلى تعزيز بناء مجتمعات أكثر أمناً وأكثر قدرة على مجابهة مخاطر الكوارث والحفاظ على الأرواح وسبل العيش، وأن يعزز آليات المسائلة والإنفاذ ويتمتع بالقدرة على معالجة المخاطر الطبيعية المختلفة.
3. أن يشمل إطار العمل الجديد للحد من مخاطر الكوارث جميع الدول بدون استثناء وأن يعطي عناية خاصة للأراضي العربية المحتلة.
4. أن يركز على القضايا المتعلقة بانعدام الأمن المائي والأمن الغذائي وتأثيرات تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة والجفاف مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الجافة والأراضي القاحلة.
5. تعزيز التوافق بين مسارات التفاوض والتفاهات الدولية لما بعد 2015 (إطار الحد من مخاطر الكوارث، اتفاقية تغير المناخ، أهداف التنمية المستدامة).
6. أن يتضمن إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 وسائل التنفيذ المناسبة والمتابعة والكافية كتوفير الموارد المالية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتنمية القدرات.
7. أن يشمل إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 المخاطر التكنولوجية الناشئة المتصلة بالأخطار الطبيعية.
8. دعم جامعة الدول العربية لمتابعة تنفيذ الدول لإلتزاماتها من خلال تعزيز جامعة الدول العربية للقيام بدورها لتنفيذ البرامج الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث.
9. أن تلتزم الدول المتقدمة طبقاً لمبادئ ريو وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة بتقديم الدعم للدول النامية لتعزيز جهودها للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على المواجهة.
10. أن تلتزم مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والوطنية بدعم إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 من خلال تمويل الدول والمجتمعات لبناء قدرتها على مجابهة الكوارث.
11. أن تلتزم الأطراف المعنية مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني بتطبيق إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 وأن لا تتسبب في أي أعمال تؤدي إلى مخاطر تضر بالمجتمعات والأفراد.
12. أن يعد الحد من مخاطر الكوارث ضرورة للحفاظ على أرواح وأصول وسبل معيشة المجتمعات مع احترام حقوق الانسان.
13. تتطلب إدارة مخاطر الكوارث الإشارك الفعال وغير التمييزي لكافة شرائح المجتمع من النساء والأطفال والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن في تحديد وتنفيذ سياسات الحد من مخاطر الكوارث.

14. تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكاتبه الإقليمية ليكون كيان قائم بذاته له موارد كافية تتيح دوره في دعم الدول والمنظمات الإقليمية وفي تعزيز آليات التنسيق وتعزيز قدرات وإمكانات الدول في تنفيذ إجراءات للحد من مخاطر الكوارث.

15. أن تعلن الدول إلزامها في تطبيق إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015.

* تعتبر النسخة العربية هي النسخة الرسمية المعتمدة لإعلان شرم الشيخ للحد من مخاطر الكوارث، 16 ايلول / سبتمبر 2014.
